المجلس البلدي يقر زيادة رسوم مواقف السيارات في وسط المدينة ابتداء من الشهر المقبل

(محرر الشؤون المحلية)

وقال رئيس المجلس البلدي السيد نبيل عبد الرحمن الفرا إن القرار جاء بعد دراسة استمرت ستة أشهر، وإن الهدف ليس جمع المال فقط، بل تشجيع السائقين على استخدام وسائل النقل العام والدراجات الهوائية. وأضاف أن البلدية ستخصص جزءا من العائدات الإضافية لتوسيع شبكة الحافلات الصغيرة وإنشاء ممرات آمنة للدراجين.

وأوضح الفرا أن الرسوم الجديدة ستطبق على جميع المواقف المدفوعة في الشوارع الرئيسية والفرعية، باستثناء مواقف ذوي الإعاقة والمواقف المخصصة للسيارات الكهربائية. وأشار إلى أن أول ساعة من الوقوف ستبقى بسعرها الحالي، بينما ترتفع الساعة الثانية إلى ضعف السعر، والثالثة إلى ثلاثة أضعاف. وبين أن هذا التدرج يهدف إلى منع الوقوف الطويل الذي يحتكر المواقف القريبة من المحلات والمكاتب.

وأكد أن البلدية ستعفي سكان المنطقة المركزية من الرسوم الإضافية، شريطة أن يقدموا إثبات سكن ساري المفعول. وقال إن هذا الإعفاء يشمل نحو ٤٢٠٠ أسرة، وإن الهدف منه هو عدم معاقبة من لا يملك بديلا عن السيارة للوصول إلى عمله أو مدرسة أبنائه. وأضاف أن البلدية تدرس أيضا إعفاء سيارات الأجرة العاملة داخل المنطقة من الرسوم، لأنها تقوم بخدمة عامة.

وفي المقابل، عبر عدد من التجار عن قلقهم من أثر القرار على حركة الزبائن، خاصة في الأسواق التي تعتمد على الزوار القادمين من خارج المدينة. وقال رئيس جمعية تجار وسط المدينة السيد فادي منصور الحلبي إن الجمعية لا ترفض القرار من حيث المبدأ، لكنها تطالب بتأجيله ثلاثة أشهر على الأقل، إلى أن تكتمل شبكة النقل العام الجديدة.

وأشار منصور الحلبي إلى أن الجمعية أجرت استطلاعا شمل ٣١٢ تاجرا، وأن ٦٨ في المئة منهم توقعوا انخفاض مبيعاتهم بنسبة تتراوح بين ١٥ و٣٠ في المئة خلال الأشهر الأولى. وطالب بأن تخصص البلدية جزءا من العائدات الإضافية لحملة دعائية تشجع الزبائن على العودة، وبأن تركب لافتات واضحة عند مداخل المدينة تبين أماكن المواقف البديلة وأسعارها.

وردا على هذه المخاوف، قال رئيس المجلس البلدي إن البلدية وافقت على تأجيل تطبيق الرسوم على المحلات الواقعة في شارع المتنبي وشارع الجمهورية حتى نهاية شهر تموز، وإنها ستعلن عن أي تعديلات أخرى قبل أسبوعين على الأقل من بدء التطبيق. وأضاف أن لجنة متابعة مشتركة ستشكل خلال أسبوع واحد من صدور القرار، وأن أول تقرير عنها سيرفع إلى المجلس في نهاية شهر آب المقبل.

مجلس الأمناء يقر تعديلات على نظام الإيفاد والابتعاث الداخلي

تلزم المبتعثين بالعودة للخدمة في الجامعة لمدة تساوي ضعف مدة الإيفاد وتحدد سقفا للراتب الشهري

مجلس الأمناء في جامعة الميناء الأهلية في جلسته العادية الثالثة لهذا العام، المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق ١٤ أيار ٢٠٢٥، تعديلات على نظام الإيفاد والابتعاث الداخلي. وتأتي التعديلات بعد مراجعة استمرت أكثر من عام، وشملت مقارنة النظام بأنظمة مماثلة في جامعات أخرى، وتلقي ملاحظات من أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

وينص التعديل الأبرز على أن المبتعث ملزم بالعودة للخدمة في الجامعة لمدة لا تقل عن ضعف مدة الإيفاد، بعد حصوله على الشهادة المطلوبة. وكان النظام السابق يحدد هذه المدة بسنة واحدة فقط، بغض النظر عن طول فترة الدراسة. وقال رئيس المجلس الدكتور سليم عبد الكريم الفاخوري إن هذا التعديل يهدف إلى ضمان استفادة الجامعة من الاستثمار الذي تقدمه في أعضائها.

وأضاف الفاخوري أن المجلس حرص على أن يكون التعديل واقعيا، وأن لا يؤدي إلى فقدان الجامعة لأفضل خريجيها الذين يحصلون على فرص عمل مغرية في القطاع الخاص. وبين أن المجلس وازن بين هذا الاعتبار وبين حق الطالب في تطوير نفسه، مشيرا إلى أن عددا من المبتعثين السابقين عادوا بالفعل وأسهموا في تطوير برامج الجامعة.

وفيما يتعلق بالراتب الشهري، نص التعديل على أن لا يتجاوز راتب المبتعث في الخارج ثلاثة أضعاف راتب نظيره في الجامعة، مع مراعاة تكاليف المعيشة في الدولة المبتعث إليها. وأوضح عضو المجلس الدكتور نبيل عبد الرحمن الفرا أن هذا البند جاء بعد دراسة مقارنة لرواتب الأساتذة في عدد من الجامعات الإقليمية، وأن الهدف هو تحقيق العدالة بين أعضاء الهيئة التدريسية.

وأشار الفرا إلى أن التعديل يتضمن كذلك آلية واضحة لاسترداد المبالغ في حال عدم العودة أو الانقطاع عن الخدمة، حيث يلزم المبتعث بسداد ما صرف له مضافا إليه نسبة من التكاليف الإدارية. وقال إن هذه الآلية كانت غائبة في النظام السابق، وإن تطبيقها كان يواجه صعوبات عملية. وأكد أن الجامعة ستعفي من الاسترداد الكامل من يثبت عجزه الصحي أو ظروفا قاهرة.

وفي المقابل، عبر بعض أعضاء هيئة التدريس عن تحفظهم على التعديل، معتبرين أن المدة الجديدة قد تكون طويلة بالنسبة لبعض التخصصات التي تتطلب تحديثا مستمرا. وقال عضو الهيئة الدكتور فراس يوسف الحلبي إن بعض المجالات العلمية تتغير بسرعة، وإن العودة بعد سنوات طويلة قد تجعل المبتعث بحاجة إلى إعادة تأهيل.

وردا على هذه الملاحظات، أوضح الفاخوري أن المجلس قرر تشكيل لجنة فرعية لدراسة الحالات الاستثنائية، على أن ترفع توصياتها خلال ثلاثة أشهر. وأضاف أن اللجنة ستضم ممثلين عن الكليات العلمية والإنسانية، وأن قراراتها ستكون ملزمة بعد اعتمادها من المجلس. وأكد أن الهدف ليس التشدد، بل ضمان أن يكون الابتعاث أداة حقيقية لبناء الجامعة.

وتدخل التعديلات حيز التنفيذ اعتبارا من الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، ولن تسري بأثر رجعي على المبتعثين الحاليين. وقال الفرا إن الجامعة ستعقد ورشة عمل مفتوحة لأعضاء هيئة التدريس في بداية الفصل الدراسي المقبل، لشرح التعديلات والإجابة عن الأسئلة، مؤكدا أن باب الحوار سيبقى مفتوحا خلال فترة التطبيق الأولى.

مجلس الأمناء يقر تعديلات على نظام الإيفاد والابتعاث الداخلي

تلزم المبتعثين بالعودة للخدمة في الجامعة لمدة تساوي ضعف مدة الإيفاد وتحدد سقفا للراتب الشهري

مجلس الأمناء في جامعة الميناء الأهلية في جلسته العادية الثالثة لهذا العام، المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق ١٤ أيار ٢٠٢٥، تعديلات على نظام الإيفاد والابتعاث الداخلي. وتأتي التعديلات بعد مراجعة استمرت أكثر من عام، وشملت مقارنة النظام بأنظمة مماثلة في جامعات أخرى، وتلقي ملاحظات من أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

وينص التعديل الأبرز على أن المبتعث ملزم بالعودة للخدمة في الجامعة لمدة لا تقل عن ضعف مدة الإيفاد، بعد حصوله على الشهادة المطلوبة. وكان النظام السابق يحدد هذه المدة بسنة واحدة فقط، بغض النظر عن طول فترة الدراسة. وقال رئيس المجلس الدكتور سليم عبد الكريم الفاخوري إن هذا التعديل يهدف إلى ضمان استفادة الجامعة من الاستثمار الذي تقدمه في أعضائها.

وأضاف الفاخوري أن المجلس حرص على أن يكون التعديل واقعيا، وأن لا يؤدي إلى فقدان الجامعة لأفضل خريجيها الذين يحصلون على فرص عمل مغرية في القطاع الخاص. وبين أن المجلس وازن بين هذا الاعتبار وبين حق الطالب في تطوير نفسه، مشيرا إلى أن عددا من المبتعثين السابقين عادوا بالفعل وأسهموا في تطوير برامج الجامعة.

وفيما يتعلق بالراتب الشهري، نص التعديل على أن لا يتجاوز راتب المبتعث في الخارج ثلاثة أضعاف راتب نظيره في الجامعة، مع مراعاة تكاليف المعيشة في الدولة المبتعث إليها. وأوضح عضو المجلس الدكتور نبيل عبد الرحمن الفرا أن هذا البند جاء بعد دراسة مقارنة لرواتب الأساتذة في عدد من الجامعات الإقليمية، وأن الهدف هو تحقيق العدالة بين أعضاء الهيئة التدريسية.

وأشار الفرا إلى أن التعديل يتضمن كذلك آلية واضحة لاسترداد المبالغ في حال عدم العودة أو الانقطاع عن الخدمة، حيث يلزم المبتعث بسداد ما صرف له مضافا إليه نسبة من التكاليف الإدارية. وقال إن هذه الآلية كانت غائبة في النظام السابق، وإن تطبيقها كان يواجه صعوبات عملية. وأكد أن الجامعة ستعفي من الاسترداد الكامل من يثبت عجزه الصحي أو ظروفا قاهرة.

وفي المقابل، عبر بعض أعضاء هيئة التدريس عن تحفظهم على التعديل، معتبرين أن المدة الجديدة قد تكون طويلة بالنسبة لبعض التخصصات التي تتطلب تحديثا مستمرا. وقال عضو الهيئة الدكتور فراس يوسف الحلبي إن بعض المجالات العلمية تتغير بسرعة، وإن العودة بعد سنوات طويلة قد تجعل المبتعث بحاجة إلى إعادة تأهيل.

وردا على هذه الملاحظات، أوضح الفاخوري أن المجلس قرر تشكيل لجنة فرعية لدراسة الحالات الاستثنائية، على أن ترفع توصياتها خلال ثلاثة أشهر. وأضاف أن اللجنة ستضم ممثلين عن الكليات العلمية والإنسانية، وأن قراراتها ستكون ملزمة بعد اعتمادها من المجلس. وأكد أن الهدف ليس التشدد، بل ضمان أن يكون الابتعاث أداة حقيقية لبناء الجامعة.

وتدخل التعديلات حيز التنفيذ اعتبارا من الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، ولن تسري بأثر رجعي على المبتعثين الحاليين. وقال الفرا إن الجامعة ستعقد ورشة عمل مفتوحة لأعضاء هيئة التدريس في بداية الفصل الدراسي المقبل، لشرح التعديلات والإجابة عن الأسئلة، مؤكدا أن باب الحوار سيبقى مفتوحا خلال فترة التطبيق الأولى.